كـــــــلام اخـــــر

انتم السابقون ونحن.. الله اعلم

■ يوسف المحمداوي

فعلها الشباب المصري وأنجز ثورته البيضاء بثمانية عشر يوما، وعلى مدى ٤٣٢ساعة قضوها في ميدان التحرير كان هتافهم المميز "ارحل ..ارحل" قالوها من غير وجل بوجه طاغيتهم اللامبارك حسني الذي حاول عبثا ان يلتف على ثورة ابناء الفيسبوك، ولكنه فشل وخاب كخيبة (بلطجية) نظامه، حاول بخطابات عاطفية أن يثنيهم عن عزمهم ولم ينجح، أستنجد يائسا بالحيوانات ولم يفلح، فوض سلطاته لنائب مستحدث ،وكان جوابهم حشود مليونية اتفقت على خطاب واضح ..ارحل ..ارحل وبسخرية الفناها من (الكدعان) قالوا له (لومعندكش دم..نسلفك).

لقد نصبوا مقصلة نهايته بالكلمة لا بالسيف، بالصمود لا بالرصاص غير آبهين بما قاله أبو تمام (السيف اصدق أنباءً من الكتب)، ليرسموا في الحادي عشر من شباط الجاري ملامح ثورة شبابية خالصة، بيضاء بلونها وغضبها، وسريعة بانجاز أهدافها شانها شأن ثورة البوعزيزي في تونس، ليسقط عن عرش ديكتاتوريته فرعونا عربيا آخر،واذا ما استمر سقوط الطغاة بهذه العجالة، نتمنى على حكومتنا الموقرة أن تسحب ملايين الدولارات التي رصدتها لإنجاح القمة العربية المزمع عقدها في بغداد، وإضافة تلك المبالغ إلى موازنة البطاقة التموينية التي تعاني مفرداتها من ظاهرة الضياع،لأن القمة لم ولن تعقد مادامت الجماهير العربية عقدت العزم على العمل بمنهجية ارحل، نعم على طريقة ارحل..لكونها سريعة التحقيق كمشاريعنا الخدمية!،وقليلة التضحيات كما حدث في طريقة اسقاط دكتاتورية صدام ! .

ارحل..وسيلة من خلالها يتلذذ الضحية بذلة الجلاد ،ويسعد المظلوم بانتصاره على الظلمة، بعض أفراد عائلتي كانوا فرحين جدا برحيل مبارك لا تعاطفا مع اهل الفول، وإنما ليتسنى لهم متابعة المسلسل التركي (العشق الممنوع)من على شاشة تلفزيون البلازما الذي احتكرته تماما لمتابعة أخبار الثورة المصرية، وكم كنت أتمنى بعد فوات أوان التمني لو تم التغيير في بلدي بالطريقة ذاتها،ولكن للطغاة العرب أحكامهم بمساعدة بطل قوميتهم الفارغ لإجهاض انتفاضة شعبنا عام١٩٩١ .المهم السؤال الذي يهمنا بعد ما حدث في تونس ومصر وما سيحدث في أنظمة أخرى، هل نستطع اعتماد مبدأ ارحل والعمل به في بغداد كما اعتمده أهل مصر؟، مع احترامي لشعبي أشك في ذلك، لا اتهاما له بالجبن ولا انتقاصا من شجاعته لا سامح الله، وإنما لفقدانه شرعية إطلاقها لمبررات عدة، منها إننا وبملء إرادتنا خرجنا لانتخاب من نريد من غير إملاء خارجي أو ضغط داخلي، لتقول لنا صناديق الاقتراع هذه بضاعتكم ردت إليكم. وإذا ما فرض علينا الإحباط المتأتي من حزمة الأزمات انتفاضة ارحل، فلمن نقولها؟، وكلنا نعرف أن نتائج انتخابات العام الماضي جاءت متقاربة، وهذا ما دفعنا للاعتقاد إننا سنرى حكومة قوية ومعارضة أقوى وبالتالي سنحقق أحلامنا التي عشقناها ما بعد التغيير، ولكن رياح سا ستنا اتت بما يجانب أحلام مراكبنا، بعد أن آثر جميع من انتخبناهم صعود حافلة الحكم تاركين مقاعد المعارضة لسلطة الأتربة، وإيمانا من أولياء أمر البلد بعدم اعتماد لغة التهميش والإقصاء لأحد، تبنوا مصطلح حكومة الشراكة وسلطة التوافق، وهذا ما يتطلب أن تكون عجلة أو باص القيادة بشكل عرضي وليس طوليا كما هو معروف، ليجلس الجميع في مقدمة عجلة القيادة لتكون المسؤولية مشتركة كما يقول البعض، ولكن الحقيقة على العكس تماما، وهنا مبرر آخر يضاف لعدم قدرتنا على معرفة نقطة تصويب ارحل حين نطلقها، لأن الجميع في المقدمة وإلقاء تهمة التقصير على شخصية بعينها يعد أمرا مخالفا للدستور والعدالة التشريع، التي أدمنت العمل بها شخصيات مهمة في قيادة البلد من أمثال شلتاغ البصرة وزيدي بغداد كامل الذي قاد حملة إيمانية جديدة، ليذكرنا بحملة المؤمن هدام، التي من خلالها هجر الآلاف من المسيحيين والايزيديين خارج البلد، وفي ظل الديمقراطية الجديدة وتزامنا مع حملة ظلامية شرسة ضد المسيحيين والايزيديين من تفجير كنائس ومعابد وقتل لعوائلهم يطل علينا الزيدي ليقر غلق النوادي والفنادق الترفيهية، ليقول وبملأ الفم لما تبقى من أحفاد الحضارتين الآشورية والكلدانية الذين سمح لهم القانون العراقي العمل حصريا بتلك المرافق، اذهبوا أنى شئتم فانتم الغرباء، صارخا بصوت قندهاري مسنود لكل مسيحي وايزيدي ارحل..أرحل، وهذا ما يؤكد ما ذهبنا إليه أن ارحل التي رددها شباب ٢٥يناير، لا نستطيع ترديدها مادامت عجلة القيادة يستقلها الجميع، وللاسف ان بعض الراكبين فيها تغاضوا عن الذين قالوا لمكون مهم من مكونات الشعب ارحل.. ارحل ، لنقول بيأس للشعبين التونسي والمصري، أنتما السابقون ونحن..الله اعلم.

قانون العيادات الطبية الخاصة.. ومخاوف من عزوف الأطباء عن العمل

□ بابل / إقبال محمد

أكد عضو الهيئة الإدارية لنقابة الأطباء في بابل الدكتور محمد فخري هلال إن قانون العيادات الطبية الخاصة الذي شرعه مجلس محافظة بابل قبل أيام فيه مواد جيدة وفيه مواد نحن نعارضها مثل عائدية الغرامات المالية واللجان التفتيشية التي تقوم بتفتيش العيادات الخاصة وان هناك تخوفا من عدم تطبيقه من قبل بعض الأطباء بسبب عدم وجود عمارات وشقق مخصصة كعيادات للأطباء وان عياداتهم الحالية هي أصلاً غير مطابقة للمواصفات الصحية والبيئية.

وأشار إلى أن هناك تخوفا من عزوف الأطباء عن العمل في عياداتهم الخاصة قد يؤدي إلى تعطيل عملهم.

وأضاف هلال أن نقاط الاختلاف مع بعض مواد القانون تتضمن أولاً – عائدية الغرامات المالية المستحصلة من الأطباء خلال عملية التفتيش مطالباً أن تخصص جميع المبالغ لنقابة الأطباء لأنها منظمة تحتاج الكثير من الأموال لتمشية عملها ورعاية الأطباء المتقاعدين وتقديم العون للمرضى المحتاجين وان مجلس محافظة بابل له موارد كثيرة لا حاجة له لهذه المبالغ من الأطباء أما الاختلاف الثاني فهم لجان التفتيش فيجب أن تكون لجان مشتركة من نقابة الأطباء وقسم التفتيش والشكاوى في دائرة صحة بابل ومجلس محافظة بابل.

وقال: أما بقية مواد القانون فلا اختلاف عليها لأنها جاءت من اجل مصلحة الطبيب وتأمين عيادة طبية جيدة ملتزمة بالضوابط الصحية والبيئية وفيها كل ما يحتاجه المريض من كراسي مريحة وبراد ماء وأجهزة تبريد.

وبين انه للأسف أن بعض الأطباء يقومون بفتح العيادات الخاصة لهم بدون استحصال موافقة النقابة أو حتى وجود هويات النقابة لديهم وقانوناً لا يجوز فتح عيادة طبية بدون اخذ موافقة النقابة.

وقال الدكتور علي عبد الحسن الجبوري: إن هذا القانون يتماشى مع قوانين النقابة ودرسنا هذا القانون مع مجلس المحافظة وأجرينا عليه بعض التعديلات ولكن لاحظنا بعد صدوره هناك فقرات لم تعدل من القانون مثل صندوق الغرامات واللجان التفتيشية مؤكداً يجب أن تكون هناك وقفة جادة من هيئة الاستثمار ومجلس المحافظة لبناء مجمعات طبية في مركز المدينة حتى يتمكن الأطباء من أداء دورهم الإنساني وخدمة المواطن.

أما الدكتور حسين نور فقد أكد بان القانون لم يشر إلى أي إجراء أو دعم من الحكومة المحلية لانشاء مجمعات طبية عصرية وحديثة بدلاً من بعض العيادات الطبية الحالية التي لا تتوفر فيها كل الشروط البيئية والصحية.

المدى التقت ببعض الأطباء الذين رفضوا ذكر أسمائهم وأعربوا عن قلقهم البالغ من تطبيق هذا القانون الذي ينص على فرض غرامات مالية وغلق العيادات مؤقتاً كمرحلة أولى أو دائمية كمرحلة ثانية مؤكدين آن اغلب العيادات الموجودة في مركز المدينة وفي مجمع الأطباء بالذات هي عبارة عن غرف صغيرة تم استئجارها. المطلوب الآن من الحكومة المحلية وقبل تطبيق هذا القانون العمل على بناء مجمعات طبية في وسط المدينة مواطنون أعربوا عن ترحيبهم بهذا القانون لأنه يعتبر خطوة رائعة لتحسين واقع العيادات الطبية الخاصة التي تفتقر لكل المتطلبات الصحية والبيئية ومن الجدير بالذكر أن مجلس المحافظة اصدر قانونا ينظم عمل العيادات الطبية الخاصة.

وفي سياق مختلف قال مدير مركز عشتار للتدريب الصحفي فاضل الطائي إن المركز وبالتعاون مع المعهد العراقي عقد اللقاء الجماهيري الثاني لمكافحة الفساد الإداري والمالي في محافظة بابل بمشاركة مسؤولين من مجلس المحافظة وناشطون في مجال مكافحة الفساد المالي والإداري.

وذكر أن المشاركين في اللقاء ناقشوا أهم مظاهر الفساد المالي والإداري واهم طرق مكافحتها الى جانب شرح آلية التنسيق بين الدوائر الرقابية المختلفة للوصول إلى أعلى مستوى من النزاهة والشفافية ومبادئ الحكم الرشيد في المحافظة.

من جانبه، رفض رئيس لجنة النزاهة في مجلس محافظة بابل مجيد فليفل أثناء مشاركته في اللقاء التصريحات التي أثيرت مؤخرا بخصوص تصدر بعض الدوائر لنسبة الفساد في بابل مؤكدا أن هذه النسب بنيت استنادا إلى استبيانات عشوائية تفتقر إلى الدقة والعلمية مؤكدا تراجع نسب الفساد المالي والإداري في بابل عن الأعوام السابقة.

وأكد أن لجنة النزاهة بالتعاون مع باقي الأجهزة الرقابية مثل هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتشين العموميين في الدوائر تسعى الى تحجيم ظاهرة الفساد في المحافظة مما تقوم به من فعاليات تتضمن التحقق من حالات الفساد والإبلاغ عنها لدى الجهات الرقابية المختصة مثل هيئة النزاهة ومتابعة الإجراءات التحقيقية المتخذة بشأنها.

وبين أن القدر الأكبر من الفساد المالي والإداري يمكن أن نتلمسه في الدوائر الخدمية وتلك الدوائر التي تمتلك مشاريع إعمار، من دون أن يشير إلى تلك الدوائر بالتحديد.

وحضر اللقاء الجماهيري الذي ينفذ ضمن مشروع النزاهة في المحافظات شهد مناقشة عدد من الإعلاميين وممثلي منظمات مدنية في المحافظة.

في احدى العيادات الطبية الخاصة

اعتماد أداء القسم عند التعيين لمحاربة الفساد

□ بغداد / قيس عيدان

لا تزال قضايا الفساد المالي والإداري من أكثر المعضلات التي تواجه البلاد خصوصاً للمواطنين الراغبين بالتعيين وتحديداً خريجي الجامعات من اجل الحصول على فرصة عمل في الدوائر الحكومية حيث وصل الأمر إلى دفع مبالغ خالية لقاء الحصول على فرص التعين، لاسيما وان التصريحات الإعلامية الخاصة بالمسؤولين والبرلمانين على حد فرص عمل للعام الحالي والتي قدرت بأكثر من ١٠٠ ألف درجة وظيفية موسعة حسب الجداول التي أعلنتها وزارة المالية. لكن فرص التعيين لا تزال حديث المئات من الشباب الخرجين والتي تشير إلى وجوب دفع مبالغ إلى المفسدين لغرض الحصول على فرصة عمل وهذا التأخير في تخصيص الدرجات الوظيفية سيقوض جهود التنمية، بحسب المنظمات الرقابية. وبالرغم من جهود هيئة النزاهة وجهاز محاربة الفساد ومكاتب المفتشين العموميين والإجراءات المتخذة من قبل العديد من تلك المنظمات، تم إحالة العديد من قضايا الفساد إلى الهيئات القضائية فان الفساد المستشري في العديد من المؤسسات الحكومية، وخصوصاً الخدمية منها أو من لها علاقة مباشرة بقضايا المواطنين، فقد اتخذت دائرة العيادات الطبية الشعبية التابعة لوزارة الصحة أسلوباً هو الأول من نوعه في الحد من هذه الظاهرة من خلال أداء الموظف القسم بان يكون موظفاً صالحا وألا يتقبل الهدية أو يعطى أي شيء مقابل تمشية معاملة او الاستفادة منه بأي شكل من الأشكال.

مدير عام الدائرة الدكتور حازم الجميلي أكد في تصريح لـ(المدى) أمس: انطلاقا من الروح الوطنية والإيمان المطلق بقضية محاربة الفساد والمفسدين في المؤسسات الصحية يسعى الشرفاء دائما وكل من موقعه إلى القضاء على حالات الفساد بكل أشكاله وألوانه ومحاربة كل من تسول له نفسه أن يتلاعب بعقول الآخرين أو يستغل ضعاف النفوس لكي يصل إلى ما يبتغي بغير حق عن طريق الرشوة أو الإكرامية، وعليه فقد دأبت دائرة العيادات الطبية الشعبية وضمن إجراءاتها لمكافحة الفساد الإداري باعتماد صيغة للقسم يجب أن يؤديها كل من يتم تعيينه ضمن ملاك الدائرة أمام مديرها العام كأحد متطلبات التعيين حيث يقسم الموظف الجديد بأنه لم يقم بدفع أي مبلغ أو هدية لأي شخص داخل الدائرة أو خارجها لقاء تعيينه فيها.

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق / محافظة المثنى
دائرة العقود الحكومية - قسم التعاقدات
مناقصة رقم (١٢) - إعلان للمرة الأولى

العدد: ١٤١
التاريخ: ٢٠١١/٢/٦

تعلن دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى عن إجراء مناقصة عامة للمرة الأولى للمشاريع الموضحة في الجدول المرفق أدناه والخاص بمديرية ماء المثنى ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية للمحافظة لعام ٢٠١١ استنادا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وشروط المقاولة لأعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيمياوية بقسميها الأول والثاني فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة دائرة العقود في المحافظة لغرض شراء مستندات المناقصة اعتبارا من يوم الاثنين الموافق ٢٠١١/٢/١٤ ويكون آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الخميس الموافق ٢٠١١/٢/٢٤ في مقر الدائرة الكائن ضمن مبنى المحافظة وفقا للشروط المبينة أدناه:

١-تكون التأمينات الأولية لمقدمي العطاءات على شكل خطاب ضمان نافذاً لمدة لا تقل عن (٩٠) يوما او صك مصدق او كفالة مصرفية ضامنة او سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية بنسبة (١٪) واحد من المئة من مبلغ العطاء وعلى ان تكون صادرة من مصرف معتمد في العراق.

٢-تبقى العطاءات نافذة وملزمة لمقدمي العطاءات لمدة (٦٠) يوماً اعتبارا من تاريخ غلق المناقصة.

٣- ثمن مستندات المناقصة غير قابل للرد.

٤-الموقع الالكتروني لمحافظة المثنى/ مركز نظم المعلومات www.muthana-gov.com

٥-يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان لآخر إعلان عن المناقصة.

٦- يحدد الحد الأعلى للغرامات التأخيرية من الجهة المتعاقدة بنسبة (١٠٪) عشرة من المئة من مبلغ العقد، وقبل بلوغ هذا الحد وبعد بلوغ المدة التأخيرية (٢٥٪) خمسة وعشرين من المئة من (مدة العقد مضاف اليها أي مدد إضافية ممنوحة) يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع بانجاز العقد.

٧- تطبق المعادلة التالية عند احتساب الغرامات التأخيرية:

مبلغ العقد/ مدة العقد × (١٠٪) = الغرامة لليوم الواحد

٨- تحدد نسبة التحميلات الإدارية عند قيام جهة التعاقد او من خلال شخص آخر بتنفيذ أي من التزامات المقاول او المتعاقد بنسبة (٢٠٪) عشرين من المئة من الكلفة الفعلية لتنفيذ ذلك الالتزام.

٩- تكون جهة التعاقد غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

١٠- الالتزام بالتعليمات المقدمة الى مقدمي العطاءات المرافقة الى مستندات المناقصة.

إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى٢٠١١/٢/٥

مناقصة رقم (١٢) - إعلان للمرة الأولى
مشاريع مديرية ماء المثنى

ت	اسم المشروع	الموقع	الدرجة والاختصاص	سعر الكشف/ دينار	مبلغ التأمينات/ دينار
١	تمديد شبكة ماء حي الانتفاضة الجديدة – حي الشهداء الجديدة مقابل ٢٧٠ دار	السماوة	إنشائية/١٠	٥٠٠٠٠	١٪ من مبلغ العطاء
٢	تمديد شبكة ماء حي الإمام موسى الكاظم (ع)	السماوة	إنشائية/٩	١٠٠٠٠٠	
٣	تجهيز ومد خط ناقل ٤٠٠ ملم إلى القضاء بطول ١،٥ كم مع الشبكات الداخلية	الوركاء	إنشائية/٩	١٠٠٠٠٠	
٤	مد شبكة ماء إلى مناطق آل بحر والشاخة والمشرعة وآل جبير وآل شعلان	الوركاء	إنشائية/١٠	٥٠٠٠٠	
٥	مد أنبوب ماء إلى قرية آل صبيخة	الدراجي	إنشائية/ ١٠	٥٠٠٠٠	
٦	تمديد شبكات ماء لمناطق مركز الناحية – أبو شريش الغربية الرابع – آل بو حمد الداحرة – وآل بو عواني	المجد	إنشائية/ ١٠	٥٠٠٠٠	
٧	تأهيل مجمع ماء المغيسل	النجمي	إنشائية/ ١٠	٥٠٠٠٠	
٨	تجهيز ونصب وحدة ماء مجمعة سعة ١٠٠ م٣/ ساعة مع مد شبكة في منطقة آل سيد محسن	السوير	إنشائية/ ٩	١٠٠٠٠٠	
٩	نصب وحدة ماء مجمعة سعة ٢٤٠٣×/ ساعة مع الشبكة لحي الجوادين	الخضر	إنشائية/ ٨	١٥٠٠٠٠	

شركة المشاريع النفطية/ هيأة مشاريع الجنوب
إعادة إعلان المناقصة رقم ٢٠١١/٥
تجهيز أجهزة ومستلزمات تصوير شعاعي إلى هيأة مشاريع الجنوب

تعلن شركة المشاريع النفطية/ هيأة مشاريع الجنوب عن إعادة إعلان المناقصة المرقمة أعلاه ودعوة كافة المقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الاشتراك في المناقصة أعلاه. وفق الشروط والتفاصيل أدناه:-

يوضع العطاء في ظرف مغلق ويكتب عليه اسم المناقصة ويوضع في صندوق العطاءات في موعد أقصاه نهاية الدوام الرسمي ليوم ٢٠١١/٢/٢٧ (وهو تاريخ غلق المناقصة) وعلى العنوان التالي:-

١. محافظة البصرة/ هيأة مشاريع الجنوب/ شركة المشاريع النفطية/ قرب مصفى البصرة في الشعيبة.

٢. يرفق مع العطاء الوثائق التالية:

٢-١ تأمينات أولية بنسبة ١٪ من مبلغ العطاء على شكل صك مصدق أو خطاب ضمان وسيهمل العطاء الذي لم ترفق به التأمينات الأولية.

٢-٢ كتاب التسجيل لدى الهيأة العامة للضرائب.

٢-٣ وصل شراء المناقصة.

٢-٤ عقد مشاركة من كاتب العدل في حالة التقديم لأكثر من شخص.

٢-٥ هوية تسجيل المقاولين نافذة المفعول أو هوية غرفة التجارة.

٢-٦ بطاقة السكن.

٢-٧ قائمة بالأعمال المماثلة مصدقة من الجهات المستفيدة (أن وجدت).

٢-٨ تقديم الحسابات الختامية مصادق عليها من قبل محاسب قانوني لآخر سنة مالية.

٢-٩ بيان مؤهلات الجهاز الفني للشركة والاختصاصيين المتفرغين وغير المتفرغين العاملين لديها تنفيذ مشاريع المقاولات بمختلف أنواعها.

٢-١٠ وثائق تأسيس الشركة.

٣. تشترى العطاءات من الدائرة الوارد عنوانها في أعلاه وبمبلغ (١٠٠٠٠٠) مئة الف دينار غير قابل للرد.

٤. على المقاول الذي يقبل عطاءه الحضور خلال يومين من تاريخ تبليغه بقرار الإحالة لغرض توقيع العقد.

٥. على المقاول قبل المباشرة بالعمل تقديم ضمان التنفيذ بموجب شروط المقاولة وإذا امتنع المقاول عن ذلك فللدائرة حق سحب العمل ومصادرة التأمينات الأولية دون الحاجة إلى أي إجراء قانوني.

٦. إن الدائرة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات أو أي عطاء آخر ولها الحق في إلغاء المناقصة دون أن يكون لمقدمي العطاءات حق المطالبة بأية تعويضات.

٧. إن المناقصة مبنية على أساس التسعير للفقرات الواردة في جدول الكميات كجزء من وثائق المناقصة.

٨. على مقدم العطاء تقديم عطاءه إجراء التحريات الكافية عن طبيعة العمل والظروف المحيطة به.

٩. على مقدم العطاء التوقيع على كل ورقة أو وثيقة في العطاء المقدم من قبله.

١٠. يبقى العطاء نافذاً وملزماً لمقدم العطاء ولمدة (٩٠) يوماً من تاريخ غلق المناقصة.

١١. يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان.

عـ نهاد احمد موسى
المدير العام
سامي لعيبي زبون